مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 3 العدد 2 / ديسمبر 2017



دور التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البينية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –تجربة الإتحاد الأوروبي–

The role of economic integration in providing inter factors attractions to attract foreign direct investment- The experience of the European Union –

د. مجدوب بحوصي
mahjoub_bahoussi@yahoo.fr
جامعة محمد طاهري بشار-الجزائر

أ.عمار عريس
ammar.aries18@gmail.com
جامعة محمد طاهري بشار-الجزائر

تاريخ الاستلام:2017/10/05 تاريخ التعديل:2017/11/15 تاريخ قبول النشر : 2017/12/19

الملخص :

إن انضمام الدولة إلى تكامل اقتصادي يعد ضروري لأجل توفير عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك معاصرة التغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة ما يتعلق بالعولمة الاقتصادية، فالدولة منفردة اليوم لا يمكن لها أن تحقق ما يمكن تحقيقه عند انضمامها إلى التكامل الإقتصادي الذي يمكنها من تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إذ اتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الإقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود به عليها، والتي من بينها توفير عوامل الجذب البينية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تساهم في رفع أداءها الإقتصادي.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض تجربة الإتحاد الأوروبي الذي حقق نجاحا باهرا في مسيرة التكامل الإقتصادي بوصوله إلى الوحدة النقدية وتزايد عضويته، الشيء الذي جعل منه قوة اقتصادية تنافس أقوى الاقتصاديات بالعالم ومدى مساهمتها في توفير عوامل الجذب البينية المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، عوامل الجذب البينية، المناخ الإستثماري، الإتحاد الأوروبي.

Abstract:

The accession of the state to economic integration is necessary to provide factors to attract foreign direct investment as well as contemporary global economic changes, especially with regard to economic globalization. Today, the individual state cannot achieve what can be achieved when it joins the economic integration that enables it to activate foreign direct investment and achieve economical development.

As most of the countries tended to establish alliances among themselves within the framework of economic integration in order to win the benefits it brings to them, including the provision of inter-attractions to attract foreign direct investment, which contribute to the raising of economic performance, this paper aims to present the experience of the European Union, Was a great success in the process of economic integration as it reached the monetary union and its increasing membership, which made it an economic force that competes with the world's strongest economies and its contribution to providing important inter-factors attractions to attract foreign direct investment and achieve greater development Economy.

Key words: *Economic Integration, Foreign Direct Investment, Inter-*

المقدمة:

على الرغم من اتجاه أغلب الدراسات إلى تقييم موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار كل دولة على حدى فإنه يمكن تناول هذا الموضوع من زاوية مجموعة من الدول تسعى لبناء تكامل اقتصادي، هذا الأخير والذي نلاحظه في العديد من مناطق العالم إذ يعتبر التكامل الإقتصادي محفزا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفيره عوامل جذب بينية لا تستطيع كل دولة تحقيقها منفردة، إذ يعتبر عاملا لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتدعيم المشاركة السياسية بما يفرضه من إصلاحات على الدول، كما يلزم الدول بمجموعة من الإصلاحات تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو، نصيب الفرد من الناتج، اتساع حجم السوق، إزالة القيود البينية المختلفة، تطوير البنية التحتية الترابطية وإصلاح جوانب المالية العامة والسياسة النقدية، كلها من شأنها توفير عوامل جذب مهمة في الجانب الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى مساهمته في تحسين الجانب القانوني والتنظيمي من خلال الإتفاق على أطر تشريعية موحدة بين الدول تمتاز بالاستقرار والوضوح، مع إيجاد هيئات تنظيمية مشتركة للتعامل مع ملف الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تعزيز باقي المزايا المرتبطة بالضمانات والحوافز، حيث تؤدي مختلف العوامل السابقة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول التكامل.

وقد شهدت سنوات التسعينات تطورات كبيرة في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي من خلال التوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة والتكتلات الإقتصادية التي أصبحت تستقطب أكثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أبرزها نجد تجربة الإتحاد الأوروبي الذي أصبح أحد أقطاب الثلاثية بوصوله إلى مراحل متقدمة من التكامل الإقتصادي بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية بنهاية عام 1999، ومساهمته في توفير المناخ الإستثماري الجاذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الأعضاء فيه.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة تجربة الإتحاد الإقتصادي الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر؟**

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعوامل الجذب البينية؟ وما هو دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل ساهمت تجربة الإتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لتعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- التكامل الإقتصادي وآثاره.
- مساهمة التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
- تجربة الإتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: التكامل الإقتصادي وآثاره.

نشأ مفهوم التكامل الإقتصادي أساسا وتطور في ظل البلدان الصناعية، وأصبح ينظر إليه على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم، وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

1. تعريف التكامل الإقتصادي

يعرف "بيلا بلاسا" التكامل الإقتصادي بأنه " عملية وحالة " فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فهو يشير إلى إنتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية[1].

أما التكتل الإقتصادي فيعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الإقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا وإجتماعيا تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة

الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن للوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول[2]؛

2. آثار التكامل الإقتصادي

تنقسم هذه الآثار إلى آثار ساكنة تكون في المدى القصير، وتترتب عن القيود التي كانت مفروضة على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وأخرى ديناميكية لتحقيق أهداف في المدى الطويل، والتي قد تؤدي إلى تغيرات أساسية في الهيكل الإقتصادي للدولة العضو في التكامل.

1.2 الآثار الساكنة للتكامل الإقتصادي وتتمثل فيما يلي[3]:

أ. أثر خلق التجارة: ويتعلق بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين الدول الأعضاء بقيام التكامل، ويحدث عندما يؤدي التكامل إلى تغيرات في منشأ المنتج من منتج محلي إلى منتج عضو؛

ب. أثر تحويل التجارة: يحدث عندما يوجد تغير في منشأ المنتج من دولة منتجة غير عضو (مواردها أقل تكلفة) إلى دولة منتجة عضو (مواردها أكثر تكلفة).

2.2 الآثار الديناميكية للتكامل الإقتصادي: يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي[4]:

أ. وفرة الحجم الكبير في الإنتاج: من خلال التخصص وتقسيم العمل بين دول التكامل؛

ب. زيادة المنافسة: من خلال إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل؛

ج. زيادة التوظيف: إذ أن إلغاء القيود على إنتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى إنتقال الفائض للعمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في اليد العاملة؛

د. تشجيع الإستثمارات: يؤدي التكامل الإقتصادي إلى تحفيز الإستثمار في الدول الأعضاء، فإتساع السوق وما سيتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الإستثمار، كما أنه يعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الإستثمار داخل نطاق الدول المتكاملة لما توفره من مناخ إستثماري ملائم.

ثانيا: مساهمة التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التكامل الإقتصادي من توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء فيه، ويبرز ذلك من خلال المزايا والمنافع والتي تنتج عنه، ومن أهم ذلك ما يلي:

1. إتساع حجم السوق: يعتبر حجم السوق ومعدل نموه من أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر فالشركات الأجنبية تفضل الأسواق المحلية التي تكون لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية الديناميكية، أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة؛ والتكامل الإقتصادي سيمكن من إيجاد سوق موحدة بين الدول الأعضاء تسمح للمنتجات المختلفة التي تنتجها كل دولة من أن تجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة، حيث يؤدي إتساع السوق إلى إمكانية إقامة إستثمارات لم تكن قائمة قبل الإتحاد، وهذا سيترتب عليه عدة نتائج إقتصادية هامة تتمثل فيما يلي:

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة عضو فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية؛
- تحقيق وفرة الحجم الكبير في الإنتاج وزيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛

كما أن جاذبية الدولة للإستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على حجم السوق المحلي للدولة، وإنما تعتمد كذلك على إنتماءها إلى منطقة في توسع سريع، حيث أن التكامل الإقتصادي يمثل بعدا هاما للإستراتيجية الشاملة للشركات متعددة الجنسيات، فالمكان المناسب هو الذي يسمح بترجمة الحضور في سوق يكون وطنيا وجهوي ودولي في نفس الوقت يحتوي على وفرة عوامل الإنتاج التي تسمح بأن تكون أرضية للتصدير نحو الدول الأعضاء وباقي العالم فتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة إلى المكسيك يعود بالدرجة الأولى إلى مشروع الإتحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في إطار "النافتا"".

2. رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية: يسمح التكامل الإقتصادي من خلال إزالة الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق وحرية إنتقال عناصر الإنتاج بين دوله من تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة، وهذا يعتبر محفز لنشاط الشركات متعددة الجنسيات إذ تستطيع الحصول على

المواد الأولية التي تستعملها في إستثمارها بأقل التكاليف كما أن تحقيق رفاهية الأفراد يؤدي إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات بما يساهم في زيادة إستثمارات هذه الشركات لأجل تلبية ذلك.

3. إيجاد مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية: يتيح التكامل الإقتصادي فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير إستجابة لإتساع السوق المشتركة، وبالتالي إنخفاض تكاليف الإنتاج لصالح الرخاء الإقتصادي الجماعي بالنسبة لوحدات الإنتاج المتواجدة لدى أطراف التكامل، وفي ظل كل هذه الظروف والمحددات فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحفيز المستثمرين الأجانب على الإستثمار في هذه الدول.

4. زيادة معدل النمو الإقتصادي: يعتبر النمو الإقتصادي أول عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدول الأعضاء، إذ أنه يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة معدل الإستثمار في الدول الأعضاء وإتساع السوق، وما ستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة وبالتالي زيادة حافز الإستثمار.

5. إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث والتطوير، إذ من المميزات الناتجة عن التكامل الإقتصادي إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية، هذا ما يزيد من إستقطاب الشركات متعددة الجنسيات إلى دول التكامل من أجل الإستثمار بها بتكلفة أقل وعائد مرتفع.

6. تخفيف العبء على ميزان المدفوعات: حيث تهتم الشركات الأجنبية بوضعية ميزان المدفوعات، فإذا كان يعاني من عجز فمن الممكن أن تتخذ الدولة إجراءات تقييدية بغية تعديله لا تكون في صالح الشركات الأجنبية، كمنعها من تحويل الأرباح أو فرض رسوم جمركية والتي تعتبر عوامل طاردة للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال قيام الدول المتكاملة بتخفيض وارداتها من العالم الخارجي وتعويضها بزيادة التبادل التجاري مع الدول المتكاملة معها، فبذلك تتجنب تكلفة الإستيراد بعملات أجنبية ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها، ما يؤدي إلى زيادة إستقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر.

7. زيادة القدرة التفاوضية للدولة: حيث يمنح التكامل الإقتصادي الدول المتكاملة كل القوة، ذلك ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، هذا ما يمكن هذه الدول من إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة قدرتها التفاوضية على إتفاقيات الشراكة في مجال الإستثمار، كالشراكة الأوروعربية والشراكة الأورومتوسطية.

8. توفير البنية الأساسية الترابطية: تؤثر حالة ووضعية المنشآت القاعدية وخدمات التوزيع على تكاليف الإستثمار، فإذا كان النقل، الإتصال توزيع المياه والكهرباء غير متوفرة في مناطق الإستثمار، ذلك يرفع تكلفة الإنتاج مع الإشارة إلى أن الخدمات المالية ووسائل الدعم الأخرى الفعالة ضرورية من أجل الإستجابة لمختلف إحتياجات المستثمرين المحليين أو الأجانب[5]؛

والتكامل الإقتصادي يمكن من توفير شبكات من البنى التحتية والإتصالات والمواصلات الترابطية بين الدول الأعضاء مما يساهم في تخفيض تكلفة الإستثمار في هذه الدول، حيث إذا كان هناك مستثمر يريد الإستثمار في دولة عضوة في التكامل ويحتاج مواد أولية من دولة عضوة أخرى، فبتوفر البنى الترابطية بين هاتين الدولتين فإن ذلك يساهم في تخفيض تكلفة نقل هذه المواد، ما ينعكس إيجابا على العائد المحقق عن الإستثمار، هذا يعتبر عامل مهم لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها.

9. زيادة الإنفتاح الإقتصادي: حيث يميل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة وإتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية بما يسمح بفرص أكثر تنافسية، ويؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية والبينية للدول الأعضاء وتسهيل حركة عناصر الإنتاج فيما بينها، مما يساهم في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، إذ تفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه إستثماراتها داخل التكتل الإقتصادي لتجنب التعريفة الجمركية.

10. إستقرار سعر الصرف وإنخفاض معدل التضخم: ترتبط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سلبا مع تقلبات سعر الصرف كما تتأثر معدلات التضخم المرتفعة، وفي حالة التكامل النقدي فإنه يساهم في إيجاد وحدة نقدية يتم التعامل بها بين الدول الأعضاء ذلك ما يقضي على مخاطر سعر الصرف بين هذه الدول، كما يسمح التكامل بإيجاد

مؤسسات تعمل على التنسيق بين السياسات النقدية وضبط المستوى العام للأسعار في الدول الأعضاء، كل هذا يساهم في تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الإستثمار في هذه الدول؛ ومن أمثلة ذلك الإتحاد النقدي الأوروبي والذي وصل إلى الوحدة النقدية الأوروبية وإنشاء البنك المركزي الأوروبي لتنظيم وتنسيق السياسات النقدية لمنطقة اليورو.

11. الإستقرار السياسي وتوفير الأمن: تتوقف عملية الإستثمار على مدى توفر الإستقرار السياسي والأمني، إذ لا يمكن تصور إنتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل إرتفاع المردودية المتوقعة من عملية الإستثمار، والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة، التفاهم المتبادل، حسن الجوار والإستقرار السياسي في المنطقة، كما يساهم في زيادة القوة السياسية للبلدان الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، ويؤدي إلى إزالة بؤر التوتر والخلافات الحدودية وغيرها، ويتحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي في آن واحد ما يساهم في زيادة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

ثالثا: تجربة الإتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الإتحاد الأوروبي الذي يضمن في عضويته 28 دولة نموذجا حيا لنجاح إستراتيجية التكامل الإقتصادي على صعيد الدولي بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ، إلى جانب هذا تربطها مصالح إقتصادية مشتركة ويأتي على رأسها إستكمال مقومات الوحدة الأوروبية التي تؤهل أوروبا كقوة إقتصادية دولية عظمى.

1. الإتحاد الإقتصادي الأوروبي

كان هدف إنشاء الإتحاد الأوروبي هو التخلص من بقايا سيطرة النظام الإقطاعي والثورات العامة التي سيطرت على الساحة الأوروبية وكانت لها آثار في جميع المجالات وخاصة منها الإقتصادية.

ويمكن عرض نشأة الإتحاد الأوروبي كما يلي(6):

أ. **إتحاد البينلوكس:** كانت أول تجربة لتكامل أوروبي في 25 تشرين الأول 1947، حيث إتفقت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ على إنشاء إتحاد جمركي إعتبارا من سنة 1948؛

ب. **الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:**تم إقرارها بموجب معاهدة باريس في 18 أفريل 1956، وضمت كل من فرنسا ،ألمانيا ،إيطاليا ودول البينلوكس بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة لتجارة الفحم الحجري والحديد والصلب؛

ج. **الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية:** في يونيو 1955 قررت الدول الست تحقيق المزيد من الإندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة عامة، وإنشاء صندوق إستثماري أوروبي وتم إقراره مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة؛

د. **السوق الأوروبية المشتركة:** في 25 مارس 1957وقعت الدول الستة الأعضاء المذكورة إتفاقية روما لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة والتي بدأ تنفيذها في 01 جانفي 1958؛

كما أن الهدف الرئيسي من وراء إنشاء هذا السوق يتمثل في تطوير النشاط الإقتصادي بشكل متوازن ومستمر، مع تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في الدول الأعضاء إلى جانب رفع مستوى المعيشة، وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء(7).

وبدأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية بقبول أعضاء جدد والذي تم على النحو التالي:

- 22 جانفي 1973:كان التوسع نحو الشمال بإقرار عضوية المملكة المتحدة، إيرلندا والدانمارك؛
- 23 مارس 1981: التوسع كان نحو جنوب القارة الأوروبية بإنضمام اليونان؛
- 01 جانفي 1986: التوسع نحو جنوب القارة الأوروبية، إذ إنضمت إسبانيا والبرتغال.

ه. **معاهدة ماستريخت وإتساع العضوية:** تم الإتفاق على القانون الأوروبي الموحد في فيفري 1986، وأصبح ساري المفعول إعتبارا من أول جانفي 1987 والذي أدى إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي إنطلاقا من معاهدة ماستريخت في7 فيفري 1992، والتي تم من خلالها وضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما وتوقيع الإتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية، وذلك بالتركيز على موضوعين هما البنك المركزي الأوروبي ووحدة النقد

الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 [8]، وتواصل إنضمام الدول الأوروبية للإتحاد الإقتصادي كما يلي[9]:

- 01 جانفي 1995:كان التوسع نحو وسط وشمال أوروبا بإنضمام النمسا، فلندا والسويد؛
- 01 أفريل 2004:كان التوسع نحو شرق أوروبا بإنضمام ليتوانيا، إستونيا، المجر، بولندا، لاتيفيا سلوفينيا تشيك، سلوفاكيا، مالطا وقبرص؛
- 01 جانفي 2007: إنضمام كل من بلغاريا ورومانيا؛
- أما في الوقت الحالي فقد أصبحت 28 دولة بإنضمام كرواتيا في 01 جويلية 2013.

2. الوحدة النقدية الأوروبية

يعتبر تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية وتتويجا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتطلب إقامة وحدة إقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الإقتصادية والنقدية، ومن أجل ذلك أسست معاهدة ماستريخت بهدف تحديد السبل الكفيلة لتحقيق هذه الوحدة من خلال التنسيق بين السياسات الإقتصادية والنقدية للدول الأعضاء.

إذ أن البداية الحقيقية لفكرة إنشاء العملة الأوروبية الموحدة كانت إتفاقية "ماستريخت" التي وقعتها خمسة عشر دولة أوروبية في 07 فيفري 1992، وهي: النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا لوكسمبورغ، هولندا البرتغال، إسبانيا، إنجلترا، الدانمارك، السويد واليونان، ومنذ هذا التاريخ بدأت أوروبا حلمها في تحقيق الوحدة النقدية وتأسيس مؤسسة النقد الأوروبية لتتحول فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي[10].

ومن أبرز النقاط التي نصت عليها إتفاقية ماستريخت ما يلي:

- إنشاء سوق مشتركة وإتحاد إقتصادي ونقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الإقتصادي؛
- رفع جميع القيود التي تعيق إنسياب السلع والخدمات والأفراد، بالإضافة إلى رأس المال وإلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول المعنية؛
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة بطريقة مرحلية تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد بتاريخ 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة التي إصطلح تسميتها باليورو؛

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية تشير الإتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية العمل على إستقرار الأسعار وتدعيم السياسة الإقتصادية لدول الجماعة، كما يعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية على تهيئة المناخ بما يساعد على تكوين البنك المركزي الأوروبي، الذي سيتولى مهام التنسيق بين سياسات البنوك المركزية للدول الأعضاء.

3. آثار الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية

1.3 آثار الوحدة الإقتصادية الأوروبية : إقامة الإتحاد الإقتصادي الأوروبي مكن دوله من ما يلي:

- إيجاد سوق موحدة تتحرك فيها السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بحرية كاملة، من خلال إلغاء القيود الجمركية بينها وتعزيز المنافسة وتقوية آليات السوق؛
- إقامة سياسات مشتركة تهدف إلى إحداث التغيير الهيكلي وتحقيق التنمية الإقليمية؛
- تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية خاصة السياسة المالية فيما يتعلق بعجز الميزانية.

2.3 أثار الوحد النقدية الأوروبية: حيث إمتدت آثارها إلى مختلف جوانب الحياة الإقتصادية داخل الإتحاد الأوروبي، ويمكن توضيح أهمها في ما يلي[11]:

– زيادة الإستثمارات طويلة الأجل عامة والإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة، نظرا إلى تقلص درجة مخاطر سعر الصرف، مما يحقق فوائد السوق الموحدة للدول الأعضاء؛

– تسهيل التبادل التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي، فالمبادلات التجارية وعمليات التحويل أصبحت تتم بسرعة وثقة أكبر لعدم وجود تغيرات مفاجئة في معدلات سعر الصرف وتقليص التباين في أسعار السلع والخدمات بين دول الإتحاد، مما زاد المنافسة وتخفيض التكاليف والأسعار وزيادة الكفاءة التنافسية للمنتجين على مستوى السوقين الأوروبية والعالمية؛

– دمج أسواق المال الأوروبية في سوق واحدة تتمتع بحجم أكبر وسيولة أكثر، وتكون قادرة على منافسة سوق الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد إطلاق سندات اليورو وتحويل السندات المقومة بالإيكو وبالعملات الوطنية لدول الإتحاد إلى سندات مقومة باليورو؛

– زيادة حركة رؤوس الأموال داخل الإتحاد مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار وزيادة التشغيل والنمو الإقتصادي داخل الإتحاد؛

– تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فالتعامل بعملة واحدة تتمتع بدرجة عالية من الإستقرار أكثر أمانا من التعامل بعملات كثيرة تتفاوت وتتقلب أسعارها كل يوم، كما زال أثر المضاربين الذين يضاربون على تغيير أسعار العملات الوطنية لدول الإتحاد؛

– إزالة الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة إلى المراكز المالية، وذلك من خلال توحيد السياسة النقدية؛

– القيام بالإصلاحات الإقتصادية وإعادة الهيكلة قصد إنشاء ظروف ملائمة لنمو العديد من القطاعات الإقتصادية وخلق جو من المنافسة الإقتصادية الإيجابية، مع توقع إنخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الموازنات العامة لدول الإتحاد؛

– توحيد أسواق العمل بين دول الإتحاد الأوروبي ما يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل؛كما أن تحقيق الدول لشروط الإنضمام إلى اليورو يعكس مدى إستقرار إقتصادياتها وسلامتها ويؤدي ذلك إلى إحداث نوع من التقارب الإقتصادي فيما بين هذه الدول.

رابعا: مساهمة الإتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر :

إن تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية ساهم بشكل كبير في توفير عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء، ويبرز ذلك في الجوانب التالية:

1. الجانب الإقتصادي:

ساهم الإتحاد الأوروبي في توفير مناخ يتميز بالإستقرار الإقتصادي والإنفتاح على العالم الخارجي، وذلك كما يلي:

1.1 إتساع حجم السوق: إن الإتحاد الأوروبي يمثل سوقا يضم أكثر من 500 مليون مستهلك، وهو بذلك يعد أكبر سوق موحد في العالم وفي نفس الوقت هو السوق الأكثر إنفتاحاً على دول العالم، إذ أن المتفحص لإقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي كلا منها على حدى يجد أنها تختلف من حيث حجم السوق، إذ قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال عام 2016 بحوالي 68211 دولار في السويد، وبحوالي 45576 و41687 دولار في بلجيكا وفرنسا على الترتيب، بينما دول أخرى تعاني من إنخفاض

القوة الشرائية مثل اليونان وفلندا بحوالي 21825 و13411 دولار على التوالي، أما إذا نظرنا إلى دول الإتحاد الأوروبي ككل فإنها تتمتع بسوق كبيرة، إذ إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 14151 دولار سنة 2000 إلى 29003 دولار سنة 2016، مع إرتفاع عدد السكان من حوالي 487 مليون نسمة إلى حوالي 511 مليون نسمة خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات حجم السوق للإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2007	2009	2011	2013	2014	2016
عدد السكان (مليون نسمة)	487	499	503	5053	508	509	511
نصيب الفرد من GDP(دولار)	14151	28476	27101	29139	28307	27510	29003

Source: European commission statistical, annex of European economy spring, 2017, p11,p21.

2.1 النمو الإقتصادي: يتميز الإتحاد الأوروبي بإرتفاع معدلات النمو، إذ إرتفع حجم ناتجه المحلي من حوالي 6891 مليار دولار سنة 2000 إلى 14821 مليار دولار سنة 2016.

الجدول رقم(02): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للإتحاد الأوروبي (2000-2016)

السنوات	2000	2006	2009	2011	2012	2013	2014	2016
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.8	3.3	-44.	1.7	-0.5	0.2	1.6	1.9

Source :European commission statistical, annex of European economy spring, 2017, p196.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإتحاد الأوروبي عرف عدة تذبذبات خلال الفترة (2000-2016)، حيث إرتفع من 3.8% سنة 2000 إلى 3.3% سنة 2006، لتعرف دول الإتحاد الأوروبي إبتداءا من 2008 إنكماشا في إقتصادياتها، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.4% ليزداد الأمر سوءا سنة 2009 إذ شهد المعدل إنخفاضا حادا إلى-4.4%، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى التأثير الكبير للأزمة المالية على الدول الأوروبية، فقد تأثرت العديد من دول

منطقة اليورو بالخسائر التي تحملتها مصارفها نتيجة إنكشاف إستثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية والضغط المتصاعد على اليورو.

وفي عام 2010 بدأت إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي بالتعافي تدريجيا حيث بلغ معدل النمو 2%، وذلك لإتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى زيادة رؤوس الأموال والسيولة الإحتياطية بالإضافة إلى إنتعاش الإستهلاك الخاص والإستهلاك الحكومي، لينخفض المعدل إلى-0.5% سنة 2012 مقارنة ب 1.7% بفعل أزمة الديون السيادية التي عرفتها منطقة اليورو، والتي بدأت شرارتها في اليونان بنهاية عام 2010، إذ أثرت الإجراءات التي إتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك، والتي أثرت على الإقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثره بالسياسات المالية التقشفية المتبعة، وشهد معدل النمو بعض التحسن سنة 2013 مسجلا معدل 0.2%، ثم ليصل سنة 2016 إلى نحو 1.9% وذلك نتيجة تحسن أداء كل من الإقتصاد الألماني والفرنسي، ومساهمة إجراءات وسياسات البنك المركزي الأوروبي وحكومات الدول الأعضاء في الحد من المخاطر المالية المتصلة بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وساعدت على خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل في الإقتصادات الأكثر ضررا كاليونان، البرتغال إسبانيا، إيرلندا وإيسلاندا.

3.1 معدل التضخم: بوجود البنك المركزي الأوروبي كوحدة مستقلة يعمل على إستقرار الأسعار وتحقيق مستويات أدنى لمعدلات التضخم ورسم السياسات النقدية للإتحاد الأوروبي، كل هذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في دول منطقة اليورو، ما يعتبر محفزا للشركات متعددة الجنسيات للإستثمار فيها.

الجدول رقم(03): تطور معدل التضخم في الإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2016
معدل التضخم	3.2	3.7	1	3.1	2.6	1.5	1.4	0.6

Source: European commission statistical, annex of European economy spring ,2017, p196.

بالنسبة لمعدلات التضخم على مستوى الإتحاد الأوربي، فقد إنخفض من 3.2% سنة 2000 إلى 2.3% سنة 2005، ثم عرف إرتفاع ليصل 3.7% سنة 2008، وفي سنة 2009 إنخفض إلى 1% وذلك في أعقاب الإنكماش في الطلب وإنخفاض الأسعار

ومحدودية خلق فرص عمل جديدة في دول الإتحاد الأوروبي الذي سببتها الأزمة المالية العالمية، لترتفع سنة 2011 إلى 3.1% وذلك راجع لأزمة الديون السيادية التي مست دول الإتحاد الأوروبي وتأثيرها على المستوى العام للأسعار، أما عن سنة 2013، فنلاحظ تحسن طفيف في الأداء الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي حيث إنخفض معدل التضخم إلى1.5% ليعرف بعدها تراجع حتى 0.6% سنة 2016 يظل بعيدا عن المستويات المستهدفة عند 2% وهذه المؤشرات تعكس الدور الأساسي لبنك المركزي الأوروبي والقائم على تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

4.1 سعر الصرف: نجد أن ظهور اليورو ساهم في تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف في دول منطقة اليورو، فإن كان شخص يريد الإستثمار في فرنسا ويحتاج مواد أولية من ألمانيا، فإعتماد اليورو في كلتا الدولتين ساهم في تخفيض مخاطر الصرف بين الفرنك الفرنسي والمارك الألماني كما في السابق من حيث القيمة والوقت، ووجود البنك المركزي الأوروبي يعمل على إستقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية في العالم يثبت مكانة اليورو دوليا، ما يساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول؛

الجدول رقم(04): تطور أسعار صرف اليورو مقابل بعض العملات للفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2004	2006	2008	2010	2012	2014
الدولار الأمريكي	0.92	1.24	1.25	1.47	1.32	1.31	1.32
الين الياباني	99.47	134.44	146.02	152.45	116.24	113.61	118.7
الجنيه الإسترليني	0.65	0.69	0.68	0.68	0.85	0.81	0.96

Source: Eurostat european figures Eurostat yearbook european commission, 2014, p72.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ إستقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية، حيث بالرغم من تأثير أزمة الديون السيادية عام 2010 إلا أنه بقي محافظا على إستقراره، وذلك نتيجة إتجاه البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة على اليورو مع إرتفاع قيمته، بهدف خفض كلفة الإقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الإستثمار.

5.1 الإنفتاح الإقتصادي: تهدف السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي إلى فتح أسواق جديدة للمصدرين الأوروبيين والعمال والمستثمرين من خلال إتفاقيات التجارة لخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى، ومع بدء تطبيق معاهدة لشبونة في ديسمبر 2009، فقد مهدت الطريق لسياسة الإستثمار الأوروبي وأصبح الإستثمار الأجنبي المباشر بدوره جزءا من السياسة التجارية المشتركة للإتحاد الأوروبي ومن إختصاص المفوضية الأوروبية التي إعتمدت في نوفمبر 2010 أجندة من الحزم السياسية التجارية وركزت على الحد من الحواجز التجارية؛

الجدول رقم(05): تطور التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي للفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2016
الصادرات	38.1	42	36.8	44	45.7	46.5	47.2	48.7
الواردات	36.6	41.1	35.5	42.6	43	43.1	43.9	44.8

Source: European commission statistical annex of European economy spring, 2016, p196.

وفيما يخص المبادلات التجارية الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل الصادرات قد إرتفع من 38.1% سنة 2005 إلى 42% سنة 2008، وذلك ببلوغ عدد الدول الأعضاء 27 دولة عضوة بإنضمام كل من رومانيا وبلغاريا، حيث أن الإتحاد الأوروبي يعتبر من أكثر التكتلات الإقليمية تطورا كما يعد أكبر مصدر في العالم، إذ بلغت قيمة صادراته 1.928 مليار دولار لعام 2009 بما يمثل 15.9% من الصادرات العالمية، حيث أن 36.8% منها مصدرة إلى خارج الإتحاد الأوروبي، ليستمر نمو معدل الصادرات إلى الخارج ليصل إلى 48.7% سنة 2016؛

أما بالنسبة لواردات الإتحاد الأوروبي من الخارج، فقد إرتفع معدلها خلال الفترة (2005 - 2008) من 36.6% إلى 41.1%، إذ سجل الإتحاد الأوروبي أكبر قيمة للواردات بـــ 2300 مليار دولار بنسبة18.3% من الواردات العالمية عام 2009 منها 35.5% مستوردة من خارج الإتحاد الأوروبي ليستمر المعدل في الإرتفاع ليصل إلى 44.8% سنة 2016، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الإنفتاح الكبير لإقتصاديات دول الإتحاد الأوربي على العالم الخارجي.

الجدول رقم(06): تطور نسبة التجارة البينية من التجـارة الخارجيـة الأوروبيـة (2000-2015)

السنة	2000	2005	2008	2010	2012	2013	2014	2015
الصادرات	67.9	68	67.7	65.4	62.7	62	63.3	63.2
الواردات	64.4	64.6	62.7	61.9	60.7	62.1	62.8	63.3

Source: unctad hand book of statistics ,2011, p14, ***EUROSTAT External and intra-EU trade, www.knoema.com.**

أما فيما يخص التجارة الأوروبية البينية، فحسب الجدول نلاحظ إستقرار نسبة التجـارة البينية الأوروبية من التجارة الخارجية في حوالي67% مع توسـع عضـوية الإتحـاد الأوروبي، وتعتبر من أعلى النسب المسجلة مقارنة بالتكتلات الإقتصادية الأخرى، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن أهمية السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي بالنسبة للدولة، ما يدل على أن التوجه الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي أكبر من توجهها الدولي ما يـؤدي إلى التأثير على تجارة الدول غير الأعضاء، وذلك من خلال زيـادة الصـادرات مـن الإتحاد إلى الدول غير الأعضاء وإنخفاض الواردات.

2. الجانب السياسي:

فيما يتعلق بالجانب السياسي فقد أتاح الإتحاد الأوروبي مؤسسات تعمل علـى تـوفير الإستقرار السياسي للمنطقة والذي من شأنه زيادة جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، وذلك في صورة مجلس الإتحاد الأوروبي والذي يقوم بتمثيل مصـالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني(12)؛

والبرلمان الأوروبي هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إدارة الشعوب وتجسد إسـتمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة والإندماج، حيـث ينتخـب أعضـاء البرلمـان بالإقتراع المباشر، والذي يشكل مع مجلس الإتحاد الأوروبي السـلطة التشـريعية لــه وتوصف بأنها واحدة من أقوى الهيئات التشريعية في العالم.

إضافة للمفوضية الأوروبية والتي تعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية في عمليـة صـنع القرار الأوروبي، ولها الحق في تقديم مقترحات القوانين الخاصة بالسياسة المشـتركة، وهي المسؤولة عن حماية الإتفاقيات بالإشراف على تنفيذ القوانين المشـتركة وتطبيـق القرارات السياسية والتفاوض حول الإتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون.

كما تم إنشاء مجلس وزراء المالية والإقتصاد الذي يقرر السياسة المشتركة بين الدول الأعضاء، ويتغير حسب القطاعات الإقتصادية والإجتماعية التي يتم التداول حولها في هذا المجلس(13).

3. الجانب التنظيمي:

إن من بين الفوائد الرئيسية التي قدمها الإتحاد الأوروبي للشركات والشركاء الإقتصاديين هو شفافية الأنظمة مع إطار تنظيمي وقانوني آمن للإستثمار، إذ أوجد الإتحاد الأوروبي مؤسسات تعمل على ضمان تطبيق القوانين والتنسيق فيما بينها بما في ذلك القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه المؤسسات محكمة العمل الأوروبية التي تعتبر الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، وتتكون المحكمة من قاضي لكل دولة ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية والتنظيمية، وهي بهذه الصفة تلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التكامل والإندماج الأوروبي حيث تتولى مراقبة تطبيق وتفسير المعاهدات والأعمال القانونية.

عمل الإتحاد الأوروبي منذ بدايته على توفير متطلبات إقامة سوق موحدة تقوم على حرية إنتقال عوامل الإنتاج ولأجل ذلك إتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات لتحرير السوق من مختلف العقبات، وذلك كما يلي(14):

1.3 في مجال حركة السلع والبضائع: ظهرت عقبات فنية ظلت تعيق حركة التبادل الحر للسلع على الرغم من قيام إتحاد جمركي منها ما يتعلق بتحديد المواصفات والمعايير، ومنها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والفنية وما يتعلق بتحرير سوق الأعمال؛

وفيما يتعلق بمشكلة المواصفات، عملت مؤسسات الإتحاد الأوروبي على تقليل التباين بين التشريعات من دولة إلى أخرى في هذا المجال من خلال توحيدها، فقامت بوضع معايير ومواصفات فنية متفق عليها وإصدار تشريعات ولوائح وتوجيهات في هذا الإتجاه، وقد صدر عن هذه المؤسسات 250 توجيها إستهدف تحقيق الإنسجام بين التشريعات المتعلقة بالمواصفات والمعايير الفنية المطبقة للدول الأعضاء، وتغيير عدد كبير منها لتتماشى مع التطورات التكنولوجية؛ كما تم منع التمييز بين السلع، أي أنه يتعين على الدول الأعضاء عدم قطع الطريق أمام دخول أي من المنتجات المنافسة إلى أسواقها بسبب إختلافات طفيفة، أي أنه يحق لأي منتج في دولة عضو أن يطرح منتجاته دون تمييز في أسواق كافة الدول الأعضاء؛

ولأجل تحقيق الإنسجام في تشريعات الدول الأوروبية المتعلقة بالشروط والمواصفات الفنية للسلع، لجأ المجلس الأوروبي إلى تشكيل لجان فنية مختصة تقوم بالإتصال مع الهيئات الوطنية المعنية بتحديد المعايير والمواصفات والشروط الفنية بالنسبة إلى المنتجات الأساسية والإتفاق على معايير وأنماط أوروبية موحدة، ومنح هذه اللجان سلطة إصدار شهادات مطابقة للمواصفات والمعايير الأوروبية والسعي لدى الدول الأعضاء للإعتراف بها؛

وعن مشكلة براءات الإختراع وحقوق التأليف، أسفرت جهود الجماعة الأوروبية عن طرح علامة تجارية أوروبية تعتبر وسيلة لتقديم حماية موحدة صالحة لتغطية منتجات الدول الأوروبية الأعضاء، وعالجت مؤسسات الإتحاد الأوروبي مشكلة الأعمال والمنشآت العامة، وشرعت منذ التسعينات بإيجاد قدر أكبر من الإنسجام بين اللوائح الوطنية المنظمة للنشاط الإقتصادي في الدول الأعضاء، وتمكنت من الإنتهاء من تحرير سوق المنشآت العامة بحلول 1993.

2.3في مجال إنتقال عنصر العمل: عرف إنتقال عنصر العمل على المدى القصير في الإتحاد الأوروبي عدة تأثيرات سلبية نظرا لوجود إختلافات كبيرة في درجة التقدم والنمو الإقتصادي بين الدول الأعضاء في بعض الفترات خصوصا بعد إنضمام دول جديدة أقل تقدما مثل: إيرلندا، ليتوانيا وإستوانيا...إلخ، ولأجل مواجهة ذلك عملت مؤسسات العمل الأوروبي المشترك على تنسيق السياسات الإجتماعية بين الدول الأعضاء، وتبني سياسات مشتركة من أجل ضمان حرية انتقال العمالة، إذ منحت للعامل حرية الانتقال بحثا عن العمل وحرية الإقامة، إذ أصبحت حقوق الإقامة والانتقال بحرية في أي من الدول الأعضاء متاحة لكل العاملين داخل دول الإتحاد الأوروبي دون استثناء اعتبارا من سنة 1994.

3.3 في مجال الخدمات وحركة رؤوس الأموال: أولت مؤسسات الإتحاد الأوروبي اهتماما بتوحيد سوق الخدمات إذ ركزت على الخدمات التي تقدم تحت إشراف مباشر أو في ظل رقابة صارمة من قبل السلطات العامة، مثل الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات التأمين والبورصة، لتأثيرها المباشر والبالغ الأهمية في بقية قطاعات الاقتصاد والتي قامت على أساس "مبدأ الاعتراف المتبادل"، أي الإعتراف رسميا لمؤسسة مالية بتقديم خدماتها لدولة معينة يجعل من حقها تلقائيا تقديم الخدمة نفسها لبقية الدول الأعضاء؛

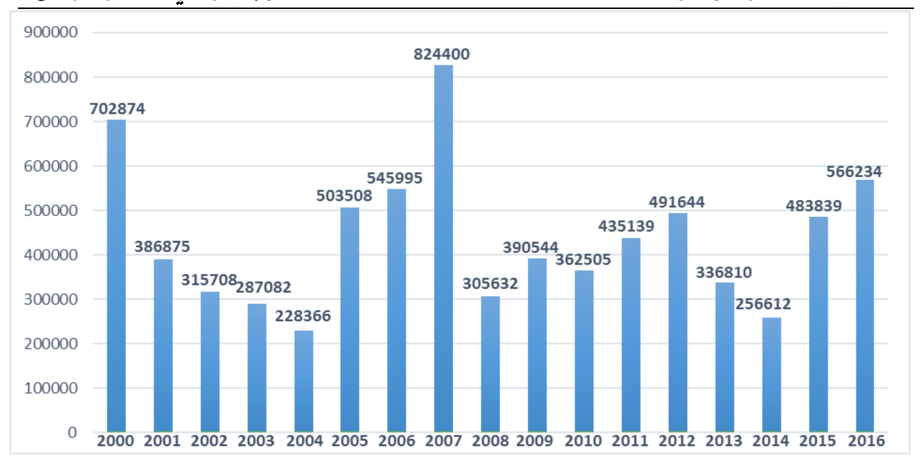
وصدرت العديد من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بتوطين خدمات البنوك، التأمين، البورصة، إدارة المحافظ والأوراق المالية، إضافة إلى صدور مجموعة من القواعد واللوائح الهادفة للتنسيق بين التشريعات الوطنية المنظمة للعمل في هذا المجال من أجل الوصول إلى التوحيد الكامل لسوق الخدمات، ونفس الشيء بالنسبة لتوحيد سوق رأس المال إذ عملت المؤسسات الأوروبية على ضمان سهولة إنسياب رأس المال دون عوائق، كما بذلت جهود أخرى في بعض القطاعات والمجالات المرتبطة بقطاع الخدمات، مثل قطاع المواصلات والإتصالات، وذلك من خلال إنشاء شبكة مواصلات وإتصالات أوروبية موحدة تربط أجزاء السوق الأوروبية الموحدة.

كما قامت مؤسسات الإتحاد الأوروبي من خلال عقد إتفاقية "شنجن" التي أصبحت قيد التنفيذ في 26 مارس 1995، بإتخاذ إجراء تنسيق الضرائب بما في ذلك قواعد الضرائب غير المباشرة والرسم على القيمة المضافة التي ألغت الحدود أمامها حيث يتم تحصيلها في بلد الشراء(15).

إضافة إلى ذلك فإن الإتحاد الأوروبي أنشأ بنك الإستثمار الأوروبي وهو مؤسسة مستقلة تتعامل مع القطاع الخاص والقطاع والعام بتقديم القروض والضمانات لتحقيق التنمية داخل الإتحاد الأوروبي.

ومن خلال ما سبق يستنتج أن دول الإتحاد الأوروبي تتميز بإرتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، إتساع السوق المحلي، إنفتاحها التجاري على العالم الخارجي، إنخفاض معدلات البطالة والتضخم وإستقرار في سعر صرف اليورو بالرغم من الأزمات التي مر بها، إضافة لتوفر الأيدي العاملة وإنخفاض معدلات الضرائب على الشركات في دول الإتحاد الأوروبي، هذا ما يؤدي ويساعد على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات في هذه الدول لزيادة ربحيتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تخوف دول الإتحاد الأوروبي من هروب رؤوس الأموال إلى خارج الإتحاد الأوروبي.

الشكل رقم(01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإتحاد الأوروبي للفترة (2000- 2013) الوحدة مليون دولار



Source: UNCTAD, FDI/TNC database www.unctad.org/fdistatistics

من خلال الشكل لرقم (01) يلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإتحاد الأوروبي واصلت نموها سنة 2000 وعلى غرار السنوات السابقة، حيث بلغت التدفقات الوافدة من الإستثمار الأجنبي المباشر إليها مستوى قياسي بلغ 702 مليار دولار مرتفعة بذلك بنسبة 39.28% مقارنة بسنة 1999، حيث تبقى هذه الإستثمارات منجزة بفعل عمليات الإندماج والتملك الدولية التي مثلت 88% من حجم التدفقات العالمية الإجمالية سنة 2000؛

لتعرف التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر تراجع كبير سنة 2001 إلى حوالي 368 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى تباطؤ الإقتصاد العالمي مما أثر على سلوك الشركات متعددة الجنسيات، إذ لم تتعدى القيمة الإجمالية للنشاطات المنجزة سنة 2001 حوالي 594 مليار دولار، والتي لم تمثل إلا نصف الرقم المسجل سنة 2000، وفي سنة 2002 إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشر الوافدة للإتحاد للمرة الثانية على التوالي مسجلة إنخفاضا قدره 16.82% حيث بلغت 315 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ضعف إمكانيات إعادة الإنتعاش الإقتصادي على المدى القصير على الأقل، ثم لتواصل الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الإنخفاض سنة 2003 ثم سنة 2004 على التوالي، وذلك بنسبة 20.55% عنه سنة 2003؛

أما سنة 2005 فعرفت تدفقات معتبرة وذلك بنسبة نمو قدرت بحوالي 120% عنه سنة 2004، حيث يفسر هذا الإرتفاع في حجم التدفقات بتضاعف عمليات الإندماج والتملك في دول الإتحاد الأوروبي ثم تواصل الإرتفاع لتصل إلى 545 مليار دولار سنة

2006، ثم سنة 2007 بمعدل نمو قدر بـــ 51.19 % إلى 824 مليار دولار متجاوزة بذلك المستوى القياسي الذي بلغته سنة 2000، كما أن تـــأثير الأزمـــة علـــى تـــدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الإتحاد الأوروبـــي كانـــت أقـــل إذ بلغـــت نســـبة الإنخفاض 33% مقارنة ب 60% و 51% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛

ثم سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإتحاد الأوروبي إرتفاعا ملحوظا حيث بلغت نسبة الإرتفاع سنة 2011 حوالي 20%، متجاوزة بذلك مرحلة ما قبـــل الأزمـــة المالية وأزمة الديون السيادية، وذلك للمرة الأولى بالرغم من إستمرار آثـــار الأزمتـــين إضافة إلى حالة عدم اليقين الإقتصادي؛

ثم شهدت دول الإتحاد الأوروبي زيادة ملحوظة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تلقت رقما قياسيا من هذه الإستثمارات بلغ نحو 491 مليار دولار خـــلال عـــام 2012 بزيادة سنوية قدرها 14%، وتوفر المشاريع التي يقارب عددها 40 ألف مقارنة مع 38 ألف في 2012 بما يتيح نحو 166 ألف فرصة عمل، ثم لتعرف إنخفاضا خلال الفتـــرة (2013-2015) لتعاود الإرتفاع إلى نحو 566 ملياردولار.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تبيان جهود الدول المنضوية تحت تكامل اقتصادي فـــي تـــوفير مناخ استثماري يعزز من جهودها الفردية، ما يزيد من جاذبيتهـــا للاســـتثمار الأجنبـــي المباشر والاستثمارات البينية، وبعد تلخيص مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، ومفهوم عوامل الجذب البينية بعرض تجربة الإتحاد الأوربي، ودورها في تعزيز استقطاب الدول للاستثمار الأجنبي المباشر،

1. التكامل الإقتصادي يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية فـــي الدول الاعضاء فيه ويقوي قدراتها على مواجهة المتغيرات المسارعة علـــى الســـاحة الإقتصادية الدولية ومواجهة ظروف المنافسة العالمية التي تفرضها العولمة؛
2. يساهم التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، فمن الجانب السياسي الإستقرار السياسي للـــدول الأعضـــاء، ومـــن الجانـــب الإقتصادي يساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي، بالإضافة إلـــى تحســـين الجانـــب

التشريعي والتنظيمي، من خلال المساهمة في إنشاء مؤسسات تعمل على التنسيق والتنظيم المشترك لحل منازعات الاستثمار.

3. تعتبر تجربة الإتحاد الأوروبي في مجال توفير عوامل الجذب البينية للإستثمار الأجنبي المباشر تجربة رائدة، لأنها أدت إلى إرساء الاستقرار السياسي، وتوسيع حجم السوق، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتبني العديد من الإصلاحات المالية، النقدية، الضريبية، إلى جانب إنشاء هيئات فوق قومية أوربية، مع تنسيق التشريعات والقوانين، وتدعيم التعاون في مجال الاستثمار، وإزالة القيود على انتقال السلع، والأشخاص، كلها عوامل أجدت إلى تحسين مناخ الاستثمار.

المراجع والإحالات:

---

(1) سامي عفيفي حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، مصر، 2005، ص ص28-29.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص30.

(3) علي القزويني، **التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي**، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004، ص ص135-136.

(4) نجاح منصري وسميحة بن محياوي، "**دور التكامل الإقتصادي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثامن حول **إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية** المنعقد يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص ص5-6.

(5) فلاح خلف الربيعي، **التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية**، مقال منشور على الموقع:http/ :www.Ahwar.org/ debat show.art.asp ?aid=173879 تاريخ الإطلاع: 04/11/ 2015، على الساعة 20: 19.

(6) حسن النافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص11.

(7) عبد الحميد عبد المطلب، **إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص59.

[8] بسام الحجار، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص213.

[9] حسين بورغدة وحنان درحمون، **تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول **إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية**، المنعقد يومي7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، الجزائر، ص03.

[10] محسن الخضيري، **اليورو "الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص77.

[11] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الإقتصادية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 151-152.

[12] السيد متولي عبد القادر، **الإقتصاد الدولي**، النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص97.

[13] فريد راغب النجار، **اليورو والعملة الأوروبية الموحدة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004، مصر، ص28.

[14] عادل بلجبل، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي-دراسة مقارنة بين مجموعة15 ومجموعة 25-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 39-44.

[15] محمود الإمام محمد، **تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998، ص ص147-148.